PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram Al Eqtesadi**
DATE:	**29-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**35,000**
TITLE :	**No clear strategy regarding the drug crisis**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Doaa Abdel Moniem**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

تخبط فى أزمة الدواء

كتبت : دعاء عبد المنعم

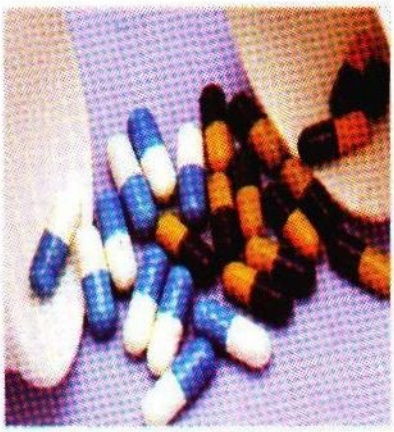

وصلت أزمة نقص الدواء فى السوق المصرى إلى حد تضارب التصريحات حولها فيما بين غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات ووزارة الصحة حيث يتهم كل منهما الآخر بعدم دقة المعلومات فيما يتعلق بعدد الأدوية غير المتوافرة بالسوق فى الوقت الحالى.

فمن جهته يقول الدكتور أحمد العزبى -رئيس غرفة صناعة الأدوية- إنه من خلال متابعة الغرفة لبيانات الصيدليات فقد توصلت الغرفة إلى نقص١٧٣٠ صنفا بعد أن سجلت فى إبريل الماضى ١٤٧١ صنفا أى بزيادة حوالى ٢٦٠ صنفا ناقصا خلال شهر واحد، مشيرا إلى ان جميع الأدوية غير المتوافرة فى السوق خاصة بعلاج القلب والسكر والضغط والكبد والكلى والمخ والأعصاب، وأن هذه الأدوية لا توجد لها بدائل كما ان الشركات المنتجة لهذه العقارات توقفت عن إنتاجها بسبب زيادة سعر الدولار الذى انعكس على زيادة أسعار المواد الخام وبالتالى أحجم المنتجون عن شراء هذه المكونات.

ويضيف أن الـ١٧٣٠صنفا هى من إجمالى حوالى٨ آلاف نوع دواء متداولة بالسوق المصرى وأنه مع زيادة فى سعر الدولار فإن عدد الأدوية غير المتوافرة مرشح للزيادة نظرا للخسائر التى تتكبدها الشركات جراء ذلك، مشيرا إلى انه رغم إيجابيات قرار البنك المركزى بخفض الجنيه أمام الدولار خاصة فيما يتعلق بدعم القيمة الحقيقية للعملة فإن ذلك كان له تأثيرات سلبية فى قطاع الدواء، فضلا عن أن تكلفة إنتاج الدواء طبقا للمؤشرات العالمية قد زادت بنسبة تصل إلى٧٠ ٪ منذ ٥سنوات، منها١٥ ٪ منذ صدور قرار البنك المركزى بخفض الجنيه أمام الدولار، والدواء مثله مثل أى صناعة إذا لم تحقق ربحا فالمنتج يحجم عن إنتاجها.

ويشير العزبى إلى أن قطاع الدواء فى مصر يعانى من الفوضى وعدم الاستقرار والرقابة وهو فى أمس الحاجة فى الوقت الراهن إلى الاتجاه بقوة إلى إنشاء الهيئة المستقلة للدواء لتكون هى الجهة المنوط بها جميع ما يتعلق بهذا القطاع تطبيقا لأسلوب الشباك الواحد، موضحا أن الغرفة أعدت بالفعل مشروع قانون لإنشاء هذه الهيئة وتم رفعه إلى الدكتور أحمد عماد وزير الصحة، وأن المشروع فى مرحلة المناقشة والمراجعة من قبل الوزارة تمهيدا لإحالته إلى مجلس الوزراء ثم إلى مجلس النواب لإقراره.

ويوضح العزبى أن وجود مثل هذه الهيئة فى الوقت الحالى سوف ينظم قطاع الدواء الذى يضم أكثر من ٥٠٠ ألف عامل وتصل مبيعاته سنويا إلى ٥٠مليار جنيه ويحقق الاستقلالية لهذا القطاع الذى تصل الاستثمارات فيه إلى أكثر من ٤٠ مليار جنيه.

وفيما رفض العزبى الإفصاح عن تفاصيل مشروع القانون المعد من قبل الغرفة الذى تناقشه وزارة الصحة حاليا فى إطار ثلاثة تصورات لمشروع القانون والخاصة باتحاد الصناعات ونقابة الصيادلة والوزارة، حصلت «الأهرام الاقتصادى» على مسودة مشروع القانون المطروح أمام الوزارة حاليا، الذى يتكون من ٢٠ مادة تنظم قطاع الدواء فى مصر.

وينص القانون على إنشاء هيئة الدواء المصرية كهيئة لها شخصيتها الاعتبارية على ان تتبع رئيس الوزراء وتكون الهيئة سيدة قرارها بمعنى أن قراراتها نافذة ولا تحتاج إلى مراجعتها من أى جهة أخرى، وتكون مهمة الهيئة ضمان سلامة وجودة وفاعلية جميع العقاقير ومستحضرات التجميل والأدوية والبشرية والبيطرية والمستلزمات والأجهزة الطبية، فضلا عن أنها الجهة الوحيدة المنوط بها إجراءات إصدار التراخيص والتسجيل والتحليل والإفراج المعملى والرقابة على التجارب السريرية للعقاقير.

وعن موارد الهيئة، فينص مشروع القانون على أن تتضمن الاعتمادات الخاصة بها من موازنة الدولة بالإضافة إلى نسبة٠.٥ ٪ من قيمة بيع الأدوية وعوائد استثمار أموال الهيئة ومقابل الخدمات فضلا عن قبول التبرعات والهبات بإشراف الدولة على أن تكون ميزانيتها مستقلة وتخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

فى مقابل ذلك يرفض الدكتور طارق سلمان نائب وزير الصحة لقطاع الصيدلة جميع ما جاء على لسان العزبى فيما يتعلق بعدد الأدوية غير المتوافرة فى السوق، مشيرا إلى أن الإحصائية الصادرة عن قطاع الصيدلة بالوزارة تؤكد نقص ٦٠٠ صنف دوائى فقط أى أقل من نصف العدد الذى ذكره العزبى، وأن إحصائية غرفة صناعة الدواء لا تستند إلى بيانات موثقة، ويؤكد أن قطاع الصيدلة بوزارة الصحة يصدر نشرة دورية بالنواقص والبدائل وأن حوالى ٤٦ صنفا دوائيا فقط من الأصناف التى لا توجد لها بدائل، مشيرا إلى أنه يوجد فى السوق المصرى١٢ شركة لإنتاج الدواء، وأن الوزارة تقوم بجميع أشكال التنسيق معها لسد العجز وتوفير البدائل، وأن كل صنف له ما لايقل عن١٢ بديلا محليا بالسوق لكن مع اختلاف الاسم التجارى.

ويوضح سلمان أن القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء مؤخرا والخاص بزيادة أسعار الأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها بنسبة٢٠ ٪ يشمل أكثر من ٤ آلاف صنف دوائى، وأن تحريك الأسعار سيتم على أساس وحدة الدواء وليس وحدة «العبوة» بمعنى أن العبوة التى تحتوى على ٣ شرائط ستباع بزيادة عن سعرها بما يتراوح بين ١٨ و ٢٠جنيها للعبوة الواحدة.

ويضيف أن هذا القرار له العديد من المميزات؛ حيث سيتم سد الفجوة وتوفير النواقص بما يصب فى مصلحة المرِيض فى المقام الأول وتوفير البدائل المحلية التى يكون سعرها أقل بكثير من مثيلتها المستوردة . كما ان هذا القرار من شأنه توفير العملة الصعبة وإنقاذ الشركات التابعة لقطاع الأعمال من الإفلاس نظرا لتقلبات سوق الصرف وزيادة أسعار المكونات.